

2. الاسرة الجلية في الموصل:

كانت الموصل ولاية قائمة بذاتها، وكان الباب العالي هو الذي يعين واليها، لكنه كثيرا ما كان يعزل أو ينصب من يطلب باشا بغداد عزله أو نصبه. وقد لبثت الموصل مدة غير يسيرة في إدارة مضطربة بسبب ضعف سلطة الباشوات وضعف السلطنة نفسها، الامر الذي ادى إلى أن تصبح العصبية المحلية هي المسيطرة على المدينة. وقد حدث في عام 1726م أن دارت رحى الحرب بين الايرانيين والعثمانيين فقدم الجليليون خدمات كثيرة للجيش العثماني فكافأهم الدولة على ذلك بتعيين احدهم، وهم اسماعيل بن عبد الجليل لباشوية الموصل، فكان هذا أول من تولى الحكم في الموصل من الاسرة الجلية.

والاسرة الجلية من الاسر العربية، قدم جدها الأعلى من ديار بكر إلى الموصل للتجارة في حدود عام 1591م حيث توفي فيها عن ولد واحد هو عبد الجليل الذي تنتسب اليه الاسرة، وقد كانت سجايا عبد الجليل العالية ومواهبه بارزة في نسله من بعده. وفي عام 1681م، توفي عبد الجليل عن سبعة اولاد ابرزهم اسماعيل الذي قدم للجيش العثماني في حربه مع اشرف خان الافغاني في ايران جهودا جلية. وقد برز اسماعيل الجليلي كأحد الشخصيات المهمة في الموصل مع بداية الثامن عشر لاسيما وان الموصل في بدء القرن الثامن عشر كانت تعاني من حالة سياسية مزرية، وقد ادى سوء الاوضاع إلى نقص خطير في خزينة الولاية مما فسخ المجال لبروز دور اسماعيل الجليلي، ففي عام 1720م اراد الوالي مصطفى باشا بناء قناطر حجرية ثابتة على جسر الموصل، ولكنه عجز عن تنفيذ هذا المشروع بسبب عدم وجود اموال كافية في الخزينة، فتقدم اسماعيل الجليلي، فتبرع بنفقات بناء القناطر، وعندما اراد الوالي المذكور فرض ضرائب جديدة على اصحاب الحرف

والصناعات بهدف سد العجز الحاصل في الخزينة، تبرع اسماعيل الجليلي بثلاث الضرائب المفروضة على اصحاب الحرف والصناعات، وقد كانت هذه الاعمال مدعاة إلى رفع منزلة الاسرة الجليلية في نظر الموصلين الذين بدأوا ينظرون إلى اسماعيل الجليلي نظرة ارتياح وتقدير واحترام، وازدادت شعبية الاسرة اكثر عندما تبرع اسماعيل الجليل عام 1722م بمبالغ ضخمة في بناء مسناة لجسر الموصل، وعندما قررت الدولة العثمانية عام 1723م، غزو الاراضي الايرانية بعد سيطرة الافغانين عليها انبرت الاسرة الجليلية فقررت تحمل نفقات الجيش الموصلية بما يحتاج اليه من الذخائر وامداده بالسيف والمال، وقد كانت هذه المبادرة الطيبة من اسرة محلية خير مشجع للسلطان العثماني الذي كافأ عمل الاسرة بان انعم على اسماعيل الجليلي في عام 1726م حكم ولاية الموصل، غير انه عزل بعد عام واحد من توليه الحكم، فحل محله حسين باشا الدرندي عام 1727م الذي حكم هو الآخر عام واحد، فتولاها بعده محمد باشا رشوان زاده الذي حكم عامين وعزل، فأعقبه احد افراد الاسرة الجليلية هو حسين باشا الجليلي عام 1730م، الذي قدر له أن يلعب دورا خطيرا في تاريخ الموصل فيما بعد، غير انه عزل بعد عشرة ايام فقط، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى حذر الدولة العثمانية من تعاظم نفوذ هذه الاسرة في الموصل.

لقد كانت سياسة ولاية بغداد في النصف الأول من القرن الثامن عشر تهدف الى توحيد العراق بأكمله تحت سيطرتهم، ولكن الظروف الطارئة التي كانت تحول دون تحقيق هذا الهدف، منها التدخلات الايرانية التي كانت تحتم على ولاية بغداد أن يكونوا بمستوى المسؤولية وعدم فتح ثغرة في السياسة الداخلية، وعلى هذا كان والي بغداد احمد باشا حريصا على عدم استفزاز الاسرة الجليلية في الموصل بعد ان اعيد حسين باشا الجليلي إلى الولاية في بداية عام 1732م بسبب ظهور خطر نادر شاه، نظرا لما يتمتع به حسين باشا الجليلي من قابلية عسكرية فذة وتأيد جماهيري واسع، وقد اشتهر الجليليون بمقاومتهم العظيمة لجيوش نادر شاه التي اجتاحت الموصل عام 1732 وتمكنوا من صدها واجبارها على الانسحاب. وقد ابلى حسين الجليلي بلاء حسنا في هذه المقاومة حتى انه لقب

لشجاعته ببطل الدفاع والوزير الكبير. بعد زوال خطر نادر شاه عن بغداد بدأ احمد باشا يتعرض لحدود ولاية الموصل ففي عام 1733م، اغار على اليزيديين في سنجار التابعة لولاية الموصل، ونهب اموالهم وقتل كثيرا منهم، وعند انسحابه، لحق به والي الموصل حسين باشا الجليلي، واسترد منه ما نهبه من اليزيديين. وتكررت محاولة احمد باشا في استفزاز حسين باشا الجليلي وجره إلى الدخول في مواجهة عسكرية معه عام 1738م، وعندما ارسل فرقة عسكرية بقيادة كنج محمد اغا الذي اغار على الموصل، ونهب من صادفه من الناس غير أن حسين باشا الجليلي لم يبد حراكا ازاء هذا العمل الاستفزازي من جانب بغداد. وسرعان ما عزل حسين باشا الجليلي عن حكم الولاية، وكانت الموصل قد شهدت في عهده استقرارا وازدهارا، غير انها سرعان ما أخذت تعاني من شدة الانقسامات بين افراد الاسرة الجليلية في سبيل الحكم، تلك الانقسامات التي كثيرا ما كانت تؤدي إلى أن تشهد شوارع الموصل ازيز الرصاص ودوي القنابل. غير انه بالرغم من ذلك فقد حافظت الاسرة الجليلية على سمعتها في الاستانة وذلك نتيجة لما كانت تقدمه من خدمات للدولة، ولهذا لم يكن من المستغرب أن يتكرر تعيينهم لباشوية الموصل، فقد سمح لحسين باشا الجليلي بارتقاء حكم الولاية عام 1743م أي عند غزو نادر شاه للأراضي العراقية، وقد سارع احمد باشا والي بغداد إلى اصلاح ما تصدع في علاقته مع حسين باشا الجليلي، من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لمقاومة المحتل الاجنبي، وقد اثبت حسين باشا الجليلي اثناء حصار نادر للموصل انه على قدر المسؤولية، إذ استطاع أن يرد نادر شاه على اعقابيه.

يظهر أن العلاقات قد تحسنت بين والي بغداد احمد باشا وحسين باشا الجليلي الذي ارسل عام 1744م وفدا إلى بغداد برئاسة كتحده محمد باشا الذي استقبل استقبالا رائعا من قبل احمد باشا، إذ اكرمه واطهر له احترامه للأسرة الجليلية، ولم يرد في المصادر بعد هذا التاريخ، ما يشير إلى توتر العلاقة بين الاسرة الجليلية ووالي بغداد احمد باشا. ولكن حسين باشا الجليلي سرعان ما تم نقله إلى عدد من الولايات مثل البصرة، وادنة جنوب الاناضول، ثم قارص في شرقيه، وكوتاهية في غربيه، وسيواس ثم حلب. هكذا نرى أن موقف الدولة

العثمانية كان قائما على الاستفادة من قابليتهم العسكرية عند اشتداد الازمات، والعمل على ابعادهم بعد زوال الاخطار حتى لا تتحول هذه الاسرة إلى قوة محلية تبعيتها قد تكون اسمية. وهكذا نرى ان الدولة العثمانية قد استفادت من الجليليين حتى خارج الموصل، فمحمد امين باشا الجليلي ابن حسين الجليلي كان احد ابرز القادة العسكريين الذين تولوا امر الدفاع عن المدن العثمانية امام الروس في اوروبا الشرقية عام 1769، وتولى عبد الفتاح باشا الجليلي دورا مهما في الساحل السوري حين شارك في التصدي لقوات علي بك الكبير عام 1771، وتولى ولاية طرابلس فضلا عن ولاية الموصل.

كان للموصل اهمية كبيرة لبشوات بغداد اثناء حكم المماليك وقد بلغ عدد من تولى منهم حكم الموصل خلال حكم المماليك خمسة عشر حاكما، تولى قسم منهم الحكم في ولايات اخرى عديدة من ولايات الدولة العثمانية مثل كركوك وبغداد والبصرة وحلب وطرابلس الشام وديار بكر وقارص ووان وكوتاهية وسيواس وغيرها. وكثيرا ما استعان بهم المماليك في بغداد لضرب الاكراد وقتال الايرانيين أو لضرب العشائر العربية المتمردة، ففي عام 1750م جرد أبو ليلة حملة على الاكراد شاركته فيها قوات الموصل كما استعان أبو ليلة أيضاً بقوات الموصل عندما قاد حملة على اليزيديين في سنجار سنة 1753م. وفي عام 1797 بادرت قوات الموصل في حملة سليمان الكبير لقتال عشيرة الخزاعل. وعندما خرج علي باشا (1802-1807) والي بغداد لمحاربة ايران عام 1806م طلب من الموصل بعض القوات فأمدّه واليها محمد باشا الجليلي بخمسمائة مقاتل، وولى عليها كاتب ديوانه احمد افندي الموصلي، وقد تمكن علي باشا والي بغداد من جعل الموصل تحت سلطته إذ صار يولي ويعزل حكامها.

جاء سليمان باشا الصغير (1808-1810) لحكم ولاية بغداد، وكان اكثر رغبة من سابقه في تحويل تبعية الموصل إلى بغداد، وفي سبيل تحقيق ذلك اثار فيها اضطرابات دموية، وذلك عندما رشح لحكمها شخصا غريب عن الاسرة الجليلية وهو احمد افندي الموصلي. وقد كان سليمان الصغير قد أعد في عام توليه الحكم حملة لقتال عبد الرحمن

الباباني، وقد اعتذر والي الموصل نعمان باشا الجليلي عن قيادة قواته التي ستشارك في هذه الحملة وذلك لأصابته بمرض الفالج، وأناب عنه في القيادة كتحداه احمد افندي الموصيلي، وكان نعمان باشا قد ارسل الجليلي بثلاثمائة مقاتل. ولما كان احمد افندي قد اظهر مقدرة عظيمة في قتال عبد الرحمن البابان، وكان نعمان الجليلي قد اشتد عليه مرضه واصبح عاجزا عن إدارة الولاية، فقد استغل والي بغداد ذلك وكتب إلى الباب العالي مرشحا احمد افندي واليا محله، ليعيد الاسرة الجليلية عن الحكم ويفرض سيطرته على الموصل، وقد ذكر أن احمد افندي نفسه كان طامعا بالحكم وانه تعهد لوالي بغداد بإزالة الحكم الجليلي إذا ما ساعده في الحصول على ولاية الموصل. وقد ذهب بعض الجليليين وهم سعد الله بك وحسن بك ولدا حسين باشا الجليلي، ومحمود بك بن محمد باشا الجليلي، إلى بغداد لمقابلة واليها واقناعه سحب ترشيحه لأحمد افندي الموصيلي وابقاء حكم الموصل بأيدي الاسرة الجليلية، لكن مساعيهم باءت بالفشل. وفي اثناء ذلك جاءت موافقة الباب العالي بتعيين احمد افندي الموصيلي واليا على الموصل، فأثار هذا التعيين نقمة الجليليين الذين لم تكن لهم رغبة في تولي الموصل من قبل والي لم يكن جليليا، وقد تمخضت هذه النقمة عن ثورة اهلية نشبت بعد وقت قصير. فقد قاد والي بغداد سليمان باشا في عام 1809 حملة على اليزيدية في سنجار وعلى عشائر الظفير القاطنة في ذلك الوقت بأراضي اورفه، غير أن حملته هذه قد باءت بالفشل واضطر إلى الانسحاب، فكان ذلك فرصة للجليلين لانتزاع السلطة من احمد الموصيلي الذي ساهم في هذه الحملة، لذا ما أن عاد مغلوبا إلى الموصل حتى وجد امامه ثورة اهلية بزعامة احد امراء الجليليين وهو اسعد بك الجليلي الامر الذي اضطره إلى الهروب ثم عاد ليحاصر الموصل بمن معه من قوات وكاد أن يحقق النصر لولا أن الموقف قد تغير في اللحظة الاخيرة من المعركة، إذ اصيب بطلقة طائشة قضت عليه حالا، وما أن وصل خبر مقتله بغداد حتى دعر سليمان باشا الذي عاد إلى بغداد وشيكا، كما استاء الباب العالي مما يقوم به امراء الموصل ولا سيما اسعد بك وامر والي بغداد بإرسال قوة لإخضاعهم، وفعلا ارسل والي بغداد قوة بقيادة اخيه احمد بك. وما أن وصلت هذه القوة إلى الموصل

حتى اشتبكت مع الجليليين في حرب لم تكن حاسمة، واخيرا عين الباب العالي محمود باشا الجليلي واليا على الموصل، فهدأت الثورة وعادت الامور إلى مجاريها.

قبل أن يتم تعيين محمود باشا واليا على الموصل، كان الصلح قد تم بين والي بغداد واسعد بك الجليلي على أن يدفع له اسعد بك اربعمائة كيس من النقود مقابل قيامه بالسعي لدى الباب العالي بتعيينه واليا على الموصل، وقد ارسل له اسعد بك مائتي كيس وتعهد له بمثلها إذ ولي الموصل، غير أن اصدار فرمان السلطاني بتعيين محمود بك الجليلي واليا على الموصل اغضب اسعد بك واراد بمحاربة قريبه محمود باشا ولكنه لم يوفق في ذلك، ثم تصالح معه، وعندما بلغ والي بغداد خبر تعيين محمود باشا واليا على الموصل ارسل اليه يطالبه بما اتفق عليه مع اسعد بك، فلم ير محمود بدا من ذلك، فارسل اليه ما بقي من النقود. ويعود السبب تعيين في تعيين محمود الجليل واليا على الموصل من أن والي بغداد سليمان باشا كان قد اقترح على الباب العالي تعيين اسعد بك الجليلي غير انه بعد مداولات بين بين رجال الدولة صدر فرمان بتعيين محمود لأنه اقدر من اسعد بك على تلبية مطالب الباب العالي المالية. وإن ما بلغه والي بغداد من نفوذ على الموصل وما ترتب على ذلك من اضطرابات كان من العوامل التي ادت إلى إرسال حالت افندي إلى بغداد، كما كان مجيء حالت افندي فرصة للجليين ليتخلصوا من نفوذ والي بغداد عليهم، ويتجلى هذا في تعاون محمود الجليلي مع حالت افندي ضد سليمان الصغير.

وفي عهد عبد الله باشا والي بغداد (1810-1813) حدث تعاون بين السلیمانية والموصل ضد بغداد، غير أن عبد الله باشا استطاع أن ينتصر على عبد الرحمن الباباني في كفري 1812 فيقضي بذلك على امه بالاستقلال عن بغداد، ثم ذهب لتأديب والي الموصل سعد الله باشا الجليلي لتقاعسه عن معاونته في ضرب هذا الباباني الثائر.

عندما تولى داوود باشا الحكم (1817) كان احمد باشا الجليلي واليا على الموصل، ولم يكن هذا الجليلي كاسلافه تبعا لولاية بغداد يتجنب ما يخالف رغباتهم، بل كان يسعى

إلى التخلص من نفوذهم ولذلك اظهر قلة اكراتش بداوود باشا وعدم انصياع لأوامره مما ادى إلى أن يستحكم بينهما العداء، فكتب داوود إلى الباب العالي مقترحا عزله، ولما كان لداوود باشا من النفوذ والسمعة لدى الباب العالي ما يكفل له تحقيق مطالبه، ولاسيما وجود حالت افندي بين رجال الحكم فقد وافق الباب العالي على ما اقترحه داوود باشا، وصدر الفرمان بعزل احمد الجليلي ونفيه إلى حلب، كما صدر في الوقت نفسه فرمان اخر خاليا من الاسم ارسل إلى داوود باشا ليملاه باسم من يختاره لباشوية الموصل، فاسند الباشوية إلى حسن الجليلي، أما احمد الجليلي فانه امتثل لأمر السلطان بالتنازل عن الولاية لكنه شد الرحال إلى بغداد بدلا من حلب وفور وصوله قدم خضوعه للوالي فعفا عنه وكتب إلى الباب العالي يرجو تبديل محل الإقامة من حلب إلى بغداد فتم له ذلك. وسرعان ما اعيد احمد باشا الجليلي لولايته. ويحمل القنصل البريطاني ريج، داوود باشا تبعة ما يقع في الموصل من اضطرابات، ويقول أن يده وراء كل مؤامرة أو اضطراب، وريج في تحامله هذا يظهر الجانب الرئيس من اتجاهاته السياسية والتي ترمي إلى زعزعة مركز داوود.

لقد استمر نفوذ داوود باشا قويا في الموصل، وعندما اعلنت الدولة العثمانية الحرب على ايران عام 1821 جعلت والي الموصل بمعية داوود باشا القائد العام للجبهة العراقية، ولكن الفوضى كانت قد ضربت في الموصل بسبب اشتداد الصراع بين افراد الاسرة الجليلية على النفوذ والزعامة، وتوالي المصائب عليها من مجاعات وطواعين، زد على ذلك احتكار رجال الحكم للغلة وخزنها لبيعها بأسعار باهظة عند حدوث مثل هذه النكبات، الامر الذي ادى إلى أن يحل بأهالي الموصل ضيق اقتصادي شديد بلغ ذروته في اواخر حكم يحيى باشا الجليلي، ثم تمخض عن ثورة شعبية قادها العمريون في المدينة عام 1826، مما اضطر الوالي يحيى باشا الجليلي إلى الفرار إلى بغداد. وقد علم الباب العالي بما حدث، وساد الاعتقاد بين رجاله بان داوود باشا هو السبب الرئيس لهذه الاضطرابات، في الوقت الذي لم يكن هناك في الاستانة من يدافع عن داوود باشا بعد أن اعدم حالت افندي عام 1823، غير انه رغم ذلك فان الباب العالي لم يتخذ أي اجراء يكف به يد داوود عن الموصل وذلك

بسبب ما كانت تعانيه من مشكلات وحروب في أوروبا، وكتب إلى داوود باشا باتخاذ ما يلزم لإعادة يحيى الجليلي لحكم الموصل، وبعد أن كان قد قضى على خروج يحيى الجليلي من الموصل ثلاثة أشهر ونصف الشهر تمكن من العودة إليها بقوة سلاح داوود باشا، وقد اعتقل معظم الذين ثاروا عليه وقتلهم، ثم جاء الفرمان السلطاني في أواخر عام 1826 بمنح ولاية الموصل إلى عبد الرحمن باشا الجليلي، وفي أواخر عهده نشبت ثورة عنيفة في المدينة تزعمها قاسم العمري وعدد من أعيان المدينة، أرادوا بها إبعاد الاسرة الجليلية عن الحكم، وقد أدت هذه الثورة إلى مصرع عبد الرحمن الجليلي في نيسان 1828 مع محمد الجليلي أخيه وكتخداه.

لقد حسب الثوار انهم تخلصوا بثورتهم هذه من حكم الجليليين، فاجتمعوا فيما بينهم وقرروا أن يعلموا داوود باشا بما حدث، والطلب اليه الموافقة على إبعاد الجليليين عن الحكم، إذ كان قد أصبح له الكلمة العليا في تعيين ولاية الموصل، ولما كان داوود باشا يرى في بقاء حكم الجليليين الضعفاء على الموصل استمرار لنفوذه عليها، فانه التزم جانب الاسرة الجليلية، واقترح على الباب العالي تعيين محمد امين باشا الجليلي واليا على الموصل، فصدر الفرمان السلطاني في عام 1829م بتوجيه ولاية الموصل اليه، وقد كانت باكورة اعماله التنكيل بزعماء الثورة، إذ اصدر امره باعتقالهم ونفيهم إلى تلعفر، لكنهم استطاعوا هناك من اعداد قوة ضاربة من أبناء تلعفر نفسها انظم إليها اربعمئة فارس من عشيرة ابو حمد اقتحموا بها الموصل فدار قتال عنيف في شوارع المدينة بينهم وبين الوالي استمر حوالي واحد وعشرين يوما، تمكن الثوار في نهايتها من السيطرة على المدينة واناطة امورها إلى قاسم العمري، وشرعوا بملاحقة اتباع الباشا المهزوم، الذي اضطر إلى مغادرة الموصل والذهاب إلى بغداد. وقد كتب الثوار في هذه المرة إلى الباب العالي وليس إلى والي بغداد، ملتمسين منه أن يصادق على تولي قاسم العمري حكم الموصل، فقبل الباب العالي التماسهم وصدر الفرمان السلطاني بتوجيه ولاية الموصل اليه. وبذلك كان محمد أمين باشا الجليلي آخر من تولي حكم الموصل من الجليليين خلال حكم المماليك في

العراق. لقد خضع داوود باشا لأمر السلطان بتولية قاسم العمري على الموصل وذلك على اساس تقبله للأمر الواقع، غير انه سرعان ما اظهر استياءه من هذا التعيين ونشب الخلاف بينه وبين العمري، وقد استطاع داوود باشا أن يستحصل امرا من الباب العالي بقتله، وقد ارسل اليه الامر مع اغا التتر، فعندما بلغ هذا الساعي الموصل نزل ضيفا على قاسم العمري الذي اوجس خيفة من قدومه لان قدوم شخص كهذا لا يكون إلا لأمر هام، وفي الليل وقد استغرق اغا التتر في النوم، عمد إلى محفظته وفتحها فوجد فيها امر قتله، فأخذه واخفاه، فلما كان الصباح سار اغا التتر قاصدا بغداد وهو لا يعلم ما جرى، وعند وصوله إليها بحث عن الامر في محفظته فلم يجده، فايقن أن قاسم العمري قد سرقه حين نزل ضيفا عليه واخبر داوود باشا بذلك، فبقي العمري في منصبه، حيث أن الباب العالي لم يصدر امرا اخر وذلك لان السلطان كان قد قرر القضاء على المماليك في العراق، ولم يستطيع داوود باشا بعد ذلك أن يعود إلى محاولاته لانشغاله بمشكلة صادق افندي. وفي عام 1832 عاد يحيى الجليلي إلى حكم الموصل إلى عام 1833 حيث انتهى حكم الاسرة الجليلة نهائيا اثناء حكمه للمرة الثانية، وقد اصبحت الموصل منذ ذلك الوقت تحت الحكم العثماني المباشر.

3. الاسرة البابانية:

لقد كان في شمال العراق خلال حكم المماليك اسر حاكمة متجاورة متنافرة، كأسرة البابانيين في السليمانية، والصورانيين في راوندوز، والبهدينانيين في العمادية، وكانت هناك أيضاً عشائر كردية قوية اهمها: الجاف والهماوند وبشدر وبلباس وديزه بي.

إن معلوماتنا عن الامارة البابانية قليلة بسبب قلة المصادر التي تلقي الضوء على نشوء هذه الامارة والظروف التي رافقت تطورها، فكتاب شرف خان البدليسي هو المصدر الوحيد الذي يتناول تاريخ هذه الامارة بشيء من التفاصيل.